

## دعوات لمقاطعة الانتخابات في تونس: الغاضبون يعاقبون أنفسهم أم السياسيين

### دعوات العزوف عن التصويت ترفع منسوب القلق من أسوأ السيناريوهات



التصويت هو الحل

تؤكد الأوساط السياسية أن خيار المقاطعة لن يفرز إلا أسوأ السيناريوهات لتونس في الانتخابات الحالية، فقد يكون العزوف عن التصويت أكبر هدية يقدمها التونسيون للمرشحين. وترى أوساط مختلفة أن السياسيين التونسيين ليسوا بالإدراك الكافي لفهم الرسائل التي يريد المقاطعون إبلاغها باتخاذ هذا القرار أو محاولة احتواء هؤلاء من خلال الإصغاء لأفكارهم والاستجابة لطلباتهم.

وبحساسة تكلمت هاجر، وهي أم لطفلين تبلغ من العمر 29 عاما وعاطلة عن العمل، لتؤكد تمسكها بحقها في التصويت حيث قالت "صوتي هو سلاحي الوحيد، سامراس حق في الانتخاب ولن أتنازل عنه". وقالت، "لو ثبت أن من صوت له لم يكن في مستوى تطلعاتي ولم يف بوعوده لن أمنحه صوتي في المرة القادمة. تونس تستحق شخصا نزيها وليس من يلهث وراء مصالحه الخاصة". وعلى الشبكات الاجتماعية، حاول البعض التصدي لعمليات مقاطعة الانتخابات بالتاكيد على أهمية المشاركة في الاقتراع مرددين شعارات من قبيل "مقاطعة الانتخابات موش حل (مقاطعة الانتخابات ليست حلا)" و"ماتسلمش في حرك في المواطن (لا تتنازل عن حرك في المواطنة)" وهي من الشعارات التي تم ترديدها منذ انطلاق تسجيل الناخبين استعدادا لتنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية ردا على دعوات المقاطعة.

نجاح الانتخابات في تونس رهين الالتزام المجتمعي

20ص

كما يعتبر أنصار تيار المقاطعة المعارضة التونسية لم تنجح في الاستفادة من تراجع التأييد الشعبي لحركة نداء تونس، التي تمكنت في 2014 من إزاحة حركة النهضة من صدارة نتائج الانتخابات، بسبب تصدعها ما أسفر عن نتيجتها وبروز أحزاب جديدة كنتيجة لذلك. وقال أحمد، وهو موظف في شركة خاصة يبلغ من العمر 29 عاما، "جميعهم (السياسيون) فاشلون". وأكد، "العرب"، عدم ثقته في الطبقة السياسية قائلا "لا أثق فيهم ولا أثق في أن أيا منهم سواء من كان في الحكم أو من يسعى لأن يكون داخل منظومة الحكم قادر على التغيير أو وضع البلاد على الطريق الصحيح". لكن هذا الخيار العقابي يبدو في برغمته في معاقبة السياسيين بالعزوف عن التصويت سيجد نفسه في نهاية المطاف قد سلك طريقا لمقاومة نفسه أولا فلا يمكن أن تفرز هذه الخيارات العقابية إلا أسوأ السيناريوهات لتونس.

ولا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تكون مقاطعة الانتخابات حلا لأزمات تونس السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل لن تكون سوى مشكلة إضافية ستزيد من تعقيد الوضع السياسي في مرحلة أولى لتترتب عنه تداعيات مؤلمة اقتصاديا واجتماعيا.

يعتبر المقاطعون للانتخابات أن الطبقة السياسية فشلت في إيجاد حلول للأوضاع السيئة التي تعيشها تونس وازدادت حدة في السنوات الأخيرة وهي تبدأ بالملف الاجتماعي وتمتد بالمشهد السياسي ولا تنتهي بالإقتصاد، كما يرون أن السلطة الحاكمة فشلت في إدارة شؤون البلاد ما زاد في حالة اليأس والشعور بالإحباط لدى التونسيين.

مقاطعة الانتخابات لا يمكن أن تكون حلا لأزمات تونس السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل لن تكون سوى مشكلة إضافية ستزيد من تعقيد الوضع

ولا يستثنى المناهون بالعزوف عن التصويت المعارضين من انتقاداتهم الموجهة للطبقة السياسية فهم يحملونهم جزءا من مسؤولية أزمات البلاد بسبب عدم قدرتهم على إحباط أكثر البرامج الحكومية المثيرة للجدل والتي أوجت غضبا شعبيا في فترات معينة إلى جانب عجز هذه المعارضة عن تقديم بدائل سياسية ومشاريع حقيقية تفيد البلاد ويعتبرون أن حدود السياسيين المعارضين داخل البرلمان وخارجه تقف عند الخطاب السياسي الأجوف وغير القادر على تشكيل خزان انتخابي ينافس القاعدة الشعبية للإسلام السياسي والقوى القريبة منه في المناطق الفقيرة والشعبية.

يفصل التونسيين على يوم الاقتراع لاختيار رئيسهم القادم، أو بداية هذا الاختيار، يوم واحد فقط، ورغم ذلك يغرق الكثيرون في حيرة من أمرهم بشأن من من المرشحين الستة والعشرين سيمنحون له أصواتهم، ما يجعلهم عاجزين عن حسم اختياراتهم، وهذا المعطى جعل نسبة كبيرة من الحائرين ينضمون إلى شق المقاطعين لهذه الانتخابات.



نسرين رمزاني صحافية تونسية

تونس - لا يمكن إنكار أن المقاطعة ليست خيارا مستحدا فلقد نادى عدد من التونسيين بذلك في الانتخابات السابقة بما فيها أول انتخابات تنظمتها البلاد بعد سقوط النظام السابق في العام 2011، وحجة هؤلاء في ذلك الوقت غزتها حالة من عدم الثقة في الطبقة السياسية؛ أولا، بحسب البعض لعدم قدرتها على الالتزام بوعودها الانتخابية أو ضعف أدائها السياسي، وثانيا، بسبب المخاوف من تزوير النتائج وهي الفرضية التي تستمد حججها من عهد طويل للتونسيين مع ممارسات مماثلة أيام حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي.

لكن الاختلاف في الرؤى وحجج المقاطعة يختلفان في رئاسيات 2019، فالقوم يعتبر المقاطعون أن قرارهم هو أسلم الخيارات وأكثرها عقلانية في ظل مستوى ثقافي وسياسي ضعيف لمرشحين، وأن آخرين تحوم حولهم شبهاً فساد، وجزءاً آخر يترهن لجهاً أجنبية، أو عدم القدرة على تفسير الحكم، أو الافتقار للكاريزما التي يتطلبها منصب رئيس الجمهورية، أو غياب الخبرة السياسية، أو التمسك بمواقف وأفكار تجاوزها الزمن. فمن سيختار التونسي ليكون رئيسه في الفترة القادمة.

قالت ريم، وهي طالبة في الجامعة تبلغ من العمر 23 عاما، إن قائمة المرشحين تضم "الفاقد والرجعي، وفاقد القدرة على التواصل مع الناس، وحامل مشروع الدكتاتورية".

وتابعت متسائلة، في تصريح لـ"العرب"، "من يمكنني أن أختاره من بين هؤلاء؟ أعتقد الأفضل أن أريح راحة بالي ولا أذهب للتصويت". وإلى جانب الأسباب السابقة للعزوف عن التصويت في الانتخابات الرئاسية تبرز في نقاشات التونسيين الافتراضية والواقعية حجج أخرى تتعلق هذه المرة بالنزعة العقابية تجاه الطبقة السياسية برمتها سواء التي في الحكم أو تلك التي اصطلت ضمن المعارضة لسنوات طويلة.

## المرشح الرئاسي مهدي جمعة يخشى نفور الناخبين

تونس - حذر رئيس الحكومة التونسية السابق مهدي جمعة، أحد المرشحين الـ26 للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها الأحد، من نفور الناخبين، مستعرضا في لقاء مع "العرب" جملة من المؤشرات التي تعبر عن هذا الهاجس.

باتي في مقدمة هذه المؤشرات من مخاطر الحملات الانتخابية الذي كان بعيدا عن الصورة التي لا تشبه المناخ الذي شهدته انتخابات سنة 2014. ويقول المرشح الرئاسي عن حزب البديل، إن التوترات الموجودة بين أفراد العائلة السياسية التونسية، وداخل الإدارة نفسها، وبين المرشحين أنفسهم، تعد عاملا إضافيا من عوامل نفور التونسيين من العملية الانتخابية.

وتكشف جمعة أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء بارز من شأنه تسهيل عمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لضمان سير العملية الانتخابية بهوء وبروح التنافس والنزاهة والشفافية. ويبدو جمعة قلقه إزاء التشنج الحاصل داخل الأحزاب الوسطية والحدادية، مستدركا "يقتضي هذا أمرا طبيعيا بعد عقود من الدكتاتورية والاستبداد". ويعتبر أن المشهد السياسي الناشئ يستغرق فترة ليستقر دون الحاجة إلى أكثر من ثلاث تشكيلات وطنية كبيرة.

وتوقع المرشح الرئاسي أن يجد مساندة من المرشحين الآخرين المنتمين إلى اتجاهه السياسي نفسه وأولئك الذين يتبنون الأيديولوجيا نفسها التي أعلن عنها، في صورة تجاوزه الدور الأول. وأشار إلى أن هدفه المتمثل في كسر عادات المساومة التي ترمي إلى توزيع المقاعد والانتقال نحو التوافق على منصة برامج مشتركة تفضل الإصلاحات على المدى القصير والمتوسط والطويل.

ولفت إلى أنه قبل الوصول إلى هذه المرحلة يتوجب وضع اللمسات الأخيرة على الهيئات الدستورية داخل الجمهورية الثانية والقانون الانتخابي للسماح بأغلبية مستقرة في المجلس. ورغم أن الدستور لا يمنح الرئيس صلاحيات تخص الشأن الاقتصادي فإن فوز مرشح يمتلك مروحة علاقات خارجية واسعة يمكن أن يساهم في جلب الاستثمار وتسهيل منح القروض.

وتابع جمعة حرضا على تعزيز العلاقات مع أوروبا رغم أنه يرى أنها لم تستمر "كما يجب في الديمقراطية التونسية حتى يشعر الناس بمكاسب ثورتهم بسرعة. وهذا ما نعترض تصحيحه". ويبيّن جمعة سياسته الخارجية على تكريس الروابط مع الشركاء التقليديين وفي مقدمتهم دول الجوار، وخاصة الجزائر وليبيا. وبخصوص ليبيا، يقول مرشح حزب البديل إنه سيدخل قسرياً جهده للمساهمة في التوصل إلى حل سياسي سلمي في الدولة الجارة باعتبار أن السلام هناك ليس في مصلحة الشعب الليبي فحسب وإنما يخدم أيضا مصلحة الشعب التونسي، متعهدا بأنه سيوظف كل الثقل الدبلوماسي لتونس لتحقيق هذا الهدف، مستفيدا من سمعة تونس وحرصها على نشر السلام من حولها وفي العالم، خاصة بعد أن حصلت على جائزة نوبل للسلام. وهي بالتالي الأرض التي يجب أن تضم جميع محادثات السلام الإقليمية.

إلى جانب تمكين العلاقة مع الاتحاد الأوروبي ودول الجوار يحرص جمعة على تنوع الشركاء بالاتجاه شرقا صوب تعزيز الروابط مع دول الخليج العربي، ما يجعل من تونس "أرضا تستثمر فيها دول الخليج مرة أخرى حيث يبحث الجميع هناك عن طريقة تمكنهم من تنوع نماذجهم الاقتصادية خارج موارد الطاقة الإحفورية والنفط".



## حملات الانتخابات الرئاسية تطوي يومها الأخير لتبدأ حملات التشريعية

نسبة إقبال الشباب ستعدي في أقصى الحالات 25 بالمئة.

ووضعت الهيئة العليا للانتخابات 1500 عون مراقبة سير الحملات الانتخابية على الميدان وفرق مراقبة تمويل الحملات وأكثر من 4500 رئيس مركز اقتراع لمراقبة مدى احترام المرشحين للضمت الانتخابي يوم السبت. وبدأت الجمعية عمليات الاقتراع بالنسبة إلى الناخبين التونسيين المقيمين في الخارج، وذلك في مدينة سيدني الأسترالية. وحددت الهيئة العليا للانتخابات في تونس أيام 13 و14 و15 سبتمبر للاقتراع في مكاتب الخارج، بينما يتوجه الناخبون في الداخل إلى مراكز الاقتراع غدا الأحد. ويعلق آخر مكتب اقتراع أبوابه في الخارج يوم 16 سبتمبر عند الساعة الواحدة فجرا بتوقيت غرينيتش، وذلك بمدينة سان فرانسيسكو الأميركية.

وهناك قرابة 400 ألف ناخب تونسي يحق لهم الاقتراع في الخارج. كما يحق لأكثر من سبعة ملايين ناخب من بين 11 مليون نسمة الاقتراع في الانتخابات داخل تونس.

الداخلية والتقليص من عدد العاطلين عن العمل، البالغ حوالي 650 ألف عاطل ثلثهم من حاملي الشهادات العليا. لكن النشاط الحقوقي في "المعهد العربي لحقوق الإنسان" مصطفى عبدالكبير، بمدينة بن قردان قرب الحدود الليبية، لا يتوقع طفرة في إقبال الشباب على صناديق الاقتراع يوم الأحد لأسباب ترتبط بنقطة البطالة، لاسيما في الجنوب، واهتزاز الثقة في الطبقة السياسية.

وقال عبدالكبير "يجب التدقيق أولا في عدد الناخبين لأنه حدثت اختلالات في عملية التسجيل، حاول عدد من المرشحين استقطاب الشباب من خلال التعهد بالتعويض على هذه الفئات العمرية في الحكم والإدارة، سيمثل هذا عنصر جذب لهم لكنه لن يكون مؤثرا على نسبة الإقبال عموما".

وتابع عبدالكبير قائلا "تغلب على المرشحين وجوه قديمة فشلت في الحكم، وعدد منهم استقبل باحتجاجات من الشباب في الجهات خلال الحملة الانتخابية بسبب البطالة والتهميش والوضع الاقتصادي الصعب. لا أعتقد أن

وأضافت الشرايبي "في العادة، ولأسباب تاريخية، تكون نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية أعلى من التشريعية والبلدية لجهة أن النظام السياسي في تونس ظل لعقود طويلة قبل الثورة رئاسيا ومحوره منصب الرئيس".

وتسود حالة ترقب بين الأحزاب وفي الشارع التونسي بشأن ما إذا كان الناخبون الجدد سيغيرون دفة الحكم. وقالت الشرايبي "هناك مليون ونصف مليون ناخب جديد، لكن ليس واضحا ما هي اتجاهات هؤلاء، وما هي ميولهم السياسية".

ونظريا، يطرح هذا العدد الجديد إمكانية حقيقية لتغيير المشهد السياسي الحالي الذي برز مجمله بعد الانتخابات الأولى التي أعقبت الثورة عام 2011. وعكست نتائج استطلاعات الرأي التي نشرت حتى شهر مايو الماضي عن صعود فعلي لقوى سياسية جديدة ومرشحين جدد للسلطة رغم افتقارهم لسجل في السياسة والحكم.

وأطلق هؤلاء وعودا من خلال برامج انتخابية بتغيير الوضع في الجهات

الأنباء الألمانية (د.ب.أ) 80 بالمئة من الناخبين الجدد هم من فئة الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عاما، والسبب في ذلك هو نجاح الإستراتيجية التي اعتمدها هيئة الانتخابات عندما بسرت إجراءات التسجيل لدى الشباب في الشوارع والمعاهد والمساحات العامة والمساحات التجارية".



صورة ضبابية لنتيجة الدور الأول من الانتخابات الرئاسية

تونس - طوت الجمعة الحملات الانتخابية لمرشي الانتخابات الرئاسية المبكرة في تونس يومها الأخير قبل الدخول في الصمت الانتخابي بدءا من منتصف ليل الجمعة السبت، لتنتقل حملات الانتخابات التشريعية. ويخشى مراقبون أن يؤدي هذا التزامن إلى الخلط بين حملات الانتخابات الرئاسية وحملات الانتخابات التشريعية في أذهان الناخبين والاستمرار في حملات مقنعة.

ونجحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تسجيل 1.5 مليون ناخب جديد للانتخابات 2019 مقارنة بانتخابات 2014 التي لم يتعد فيها عدد الناخبين المسجلين حوالي 5.3 مليون ناخب. لكن الأهم من الزيادة، أن هيئة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني تأمل في تعزيز نسبة المشاركة والحد من العزوف العام الذي ساد الانتخابات البلدية التي جرت في مايو 2018 حيث لم تتعد النسبة العامة 30 بالمئة فيما لم تتجاوز مشاركة الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عاما نسبة 5 بالمئة. وفي الانتخابات الرئاسية التي جرت في